برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطر: دولة الإمارات العربية المتحدة

رقم وثيقة المشروع:

عنوان المشروع:	مؤتمر السياسات الاجتماعية
النتائج المتوقعة للبرنامج القطري:	تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة مبادرات التنمية الإنسانية.
النتائج المتوقعة:	- **ورقة عمل "السياسة الاجتماعية لدولة الامارات في مجال الفقر"** - **ورقة عمل "السياسات الاجتماعية في مجال الاعاقة"**
الجهة المنفذة:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجهات المشاركة في التنفيذ:	وزارة الشؤون الاجتماعية

وصف مختصر

يهدف هذا المشروع الى تحضير وإعداد ورقتي عمل، الأولى ورقة عمل السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات في مجال الفقر، والثانية السياسات الاجتماعية في مجال الاعاقة وعرض أوراق العمل في مؤتمر السياسات الاجتماعية.

مدة البرنامج المدة: ثلاثة أشهر (يوليو 2011 لسبتمبر 2011)

جوانب النتائج الرئيسية

رمز جائزة أطلس: _____

تاريخ البدء: _____

تاريخ الانتهاء: _____

تاريخ اجتماع لجنة البرنامج: ____

ترتيبات الإدارة: ____ نموذج التنفيذ الوطني

إجمالي الموارد المطلوبة

إجمالي الموارد المخصصة: $ 30,000

- منتظمة:
- أخرى:
  - UNDP: $ 30,000
  - جهة مانحة:
  - جهة مانحة:
  - حكومة: لاتتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية اية مصاريف جراء هذه الاتفاقية.
  - ميزانية غير ممولة:

تمت الموافقة من قبل: وكيل الوزارة- عبدالله راشد السويدي

وزارة الشؤون الاجتماعية

التاريخ: 26/7/2011

تمت الموافقة من قبل: د. إليسارسروع

الممثل المقيم

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التاريخ: 26/7/2011

جدول المحتويات

1- تحليل الحالة .....

2- إستراتيجية المشروع .....

3- النتائج وإطار الموارد .....

4- إطار المراقبة والتقييم .....

5- السياق القانوني .....

أولاً، تحليل الحالة

تبنت حكومة الإمارات رؤية مستقبلية للدولة تم إطلاقها في فبراير 2010 بمسمى "رؤية الإمارات 2010"،ومنذالعام 2008 أرست الحكومة الاتحادية منهجية جديدة لبرمجة انشطتها وخدماتها تمثلت في إعلان الخطة الإستراتيجية للحكومة الاتحادية للأعوام 2008-2010، والدورة الثانية للخطة الإستراتيجية 2011-2013، كما أن للدولة انشغالات واهتمامات بموضوع التنافسية من أجل تحقيق مكانة اقتصادية وتجارية تلائم طموحات القيادة والمواطنين في أن تكون دولة الإمارات من أكثر دول العالم تنافسية بحلول عام 2021 مع وضع المواطنين في صميم عملية التنمية. وضمن هذا الإطار ارتأت وزارة الشؤون الاجتماعية تنظيم مؤتمر علمي يتناول السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات إيماناً منها بأن نجاح السياسة الاجتماعية في المجالات التي تتناولها ينعكس إيجاباً على التنمية ورفاه المواطنين وتعزيز القدرة التنافسية للدولة بين دول العالم

قامت السياسة الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة على أسس راسخة تضمن الدولة فيها للمواطنين حياة كريمة وعادلة. نصت المادة 16 من دستور دولة الإمارات "على أن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة و يحمي القصر و غيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، و يتولى مساعدتهم و تأهيلهم لصالحهم و صالح المجتمع".

ومن هنا فقد وفرت الدولة للمواطنين المساعدة الاجتماعية ل-16 فئة اجتماعية. كما وفرت الدولة المساكن والأراضي وقروض الإسكان ومساعدات الزواج. و ضمنت الصحة والتعليم الإلزامي المجاني لجميع المواطنين، وقد شهد عالمنا المعاصر عدداً من التطورات أدت إلى تغيير في المفاهيم والأدوار طال السياسة الاجتماعية وسياسة دولة الرفاه. على الرغم من تلك التطورات، حافظت الإمارات على سياستها الاجتماعية و حرصت على أن توفر لجميع المواطنين الحياة الكريمة والآمنة. إلا أنها وضعت لنفسها أهدافاً إستراتجية تقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص، و على الانتقال من منهجية الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية، مما يستدعي أن يعد النظر في السياسات الاجتماعية في الإمارات و إعادة صياغتها بما يتفق مع تلك التوجهات والإفادة في ذلك من أحدث التجارب الإنسانية وانجحها، ويأتي تنظيم هذا المؤتمر ليبحث واقع السياسة الاجتماعية وسبل تطويرها، و جعلها أكثر فاعلية، وإشراك القطاعين الأهلي والخاص في البرامج الاجتماعية، وتحديد التحديات التي تواجه عملية التطوير وإعادة بناء تلك السياسات.

واستطاعت الدولة عبر مختلف مؤسساتها من أن تنتقل بمفهوم الرعاية الاجتماعية من الإطار التقليدي إلى طابع جديد يكفل التطلعات المتزايدة لحاجات الأفراد سيما فئة ذوي الاعاقة منهم، والتي من أهم عناصره إفساح المجال لهؤلاء للمشاركة الإيجابية في مختلف قطاعات المجتمع، وتم اتخاذ كافة الأسباب ليغدوا فئة منتجة ومندمجة في النسيج الاجتماعي، فشرعت لهم منافذ العمل والتعلم، وأثبتوا بالمقابل ان إعاقتهم مهما بلغت فإنها لا تقف عثرة أمام مشاركتهم الفعالة في تحقيق التنمية الوطنية بكل إرادة وعزم وتصميم وهي القيم التي نشأ عليها المواطن الإماراتي.

و تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج المساعدات المالية للأفراد والأسر في مجال زيادة دخل الأسرة وتسويق منتجاتها كما ينفذ البرنامج العديد من الدورات التأهيلية، أيضاً يوجد بالدولة العديد من الصناديق الداعمة للمشاريع الصغيرة. يجب أن تسلط الدراسات المخرجة من هذا المشروع الضوء

على أبرز التحديات و استشراف أفاق جديدة لبرامج الدعم الاجتماعي تواكب التطور النوعي في الخدمات الاجتماعية و تلبي احتياجات المستفيدين و المجتمع.

ثانياً، إستراتيجية المشروع والأهداف العامة له:

تكمن أهمية إعداد ورقة عمل السياسة الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفقر و ورقة عمل السياسة الاجتماعية للاشخاص ذوي الاعاقة في أن نتائج أوراق العمل ستشكل مدخلا لرسم سياسة اجتماعية قطاعية لوزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من شانها تغطية كافة مهام وصلاحيات الوزارة (مجالات المرأة والطفل والمعوقين...الخ)، من المتوقع ان يشكل المؤتمر حافزا لانطلاقها، بحيث يمكن انجازها مع نهاية عام 2013.

وبالطبع فان الانطلاق في رسم السياسة الاجتماعية القطاعية لوزارة الشؤون الاجتماعية سوف يحفز بقية وزارات قطاع التنمية الاجتماعية (التعليم والعمل والصحة واسكان ...الخ) لرسم سياساتها القطاعية، بحيث يمكن الوصول الى رسم السياسة الاجتماعية المتكاملة في دولة الامارات العربية المتحدة مع نهاية العقد الحالي عام 2020.

لهذا السبب، إن المؤتمر سيتضمن المحاور التالية، التي من خلالها سيتم عرض ورقتي العمل المذكورتين أعلاه، السياسات الاجتماعية والاستراتجيات، السياسات الاقتصادية وأثرها على السياسات الاجتماعية، تقويم السياسات الاجتماعية ذات العلاقة بفئات الطفولة والمرأة والمسنين والأشخاص ذويالاعاقة، الرعاية الاجتماعية و سياسات الأمن الاجتماعي، والنماذج المميزة للسياسات الاجتماعية في مجالات الطفولة والمرأة والمسنين والأشخاص من ذوي الاعاقة.

سيتم تحضير ورقة عمل حول "السياسات الاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة في مجال مكافحة الفقر" وتقديمها للمؤتمر ووضعها بشكلها النهائي على ضوء النقاشات، من أهم النتائج المرتقبة. وستغطي ورقة عمل النقاط التالية:

1. مسح للسياسات الاجتماعية في مجال مكافحة الفقر ضمن الإطار العام لمهام وصلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية
2. مراجعة وعرض النتائج الرئيسة من واقع مسح "نفقات ودخل الاسرة" 2008/2007
3. برامج وأنشطة الوزارة الخاصة بالمساعدات الاجتماعية (برنامج المساعدات المالية للافراد والاسر و برنامج دعم الاسر المنتجة...الخ)
4. برامج وأنشطة الهيئات الاخرى المعنية ب (مختلف الصناديق الداعمة للمشاريع الصغيرة...الخ):
5. أهم النتائج والتوصيات لوضع سياسات اجتماعية متجانسة في مجال مكافحة الفقر، مع التركيز بشكل خاص على آليات التنسيق بين الوزارة والهيئات الأخرى المعنية

كما سيتم تحضير ورقة عمل حول السياسات الاجتماعية في مجال الاعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديمها للمؤتمر ووضعها بشكلها النهائي على ضوء النقاشات، من أهم النتائج المرتقبة. وستغطي ورقة العمل النقاط التالية:

1. نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الاستراتيجيات والبرامج لذوي الاعاقة

2. تمكين ذوي الاعاقة إلى رعاية خاصة أكثر من أقرانهم سواء في النواحي الصحية والسلوكية وتنمية مهاراتهم وتعليمهم وتدريبهم ضمن الإطار العام لمهام وصلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية

3. تأهيل ودمج ذوي الاعاقة في المجتمع

4. آليات التنسيق بين المراكز المختلفة لخدمة أكبر فئة من ذوي الاعاقة

لتحقيق ما ورد أعلاه، سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية في الإمارات على إشراك الجهات المعنية، مثل المؤسسات ذات العلاقة ومقدمي الخدمات والجهات الفاعلة المؤثرة والعاملة في القطاع الاهلي والخاص والهيئات الحكومية الجمعيات الأهلية. ولذلك ستشارك في المؤتمر كل من وزارة شؤون الرئاسة، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأشغال، هيئة تنمية، برنامج الشيخ زايد للإسكان، الاتحاد النسائي العام، مؤسسة زايد العليا، مؤسسة التنمية الأسرية، هيئة تنمية المجتمع في دبي، دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية، جمعيات النفع العام، الجمعيات التعاونية، جامعة الإمارات، وجامعة الشارقة.

ثالثا، النتائج و إطار الموارد

النواتج المنشودة كما هي مبينة في النتائج و إطار الموارد:

تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة سياسات التنمية الإنسانية في مجالات الأولوية الوطنية.

مؤشرات النواتج بما في ذلك خط الأساس والأهداف:

المؤشر: غير موجود.

خط الأساس: ضعف عملية جمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية التي تعد حيوية لصنع القرار.

الهدف: تحسين عملية جمع البيانات وإعداد التقارير.

استراتيجية الشراكة: سيتم تأسيس شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة بمشاركة من الجهات المعنية. وسيتم من خلال التوعية خلال العمل على تحضير أوراق العمل وعرضها في المؤتمر وإشراك الجهات المعنية في العملية ومنها المؤسسات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، توجيه أهداف هذا المشروع إلى تعزيز ودعم السياسات المحلية وسيكون بمثابة نموذج ينبغي تكراره في أماكن أخرى.

النواتج المخططة	أهداف النواتج لـ (السنوات)	الأنشطة الإرشادية	الجهات المسؤولة	المدخلات
الناتج الأول: إعداد ورقة عمل "السياسة الاجتماعية لمكافحة الفقر لدولة الإمارات العربية المتحدة" **الأساس:** عدم وجود ورقة عمل للسياسة الاجتماعية لمكافحة الفقر لدولة الإمارات العربية المتحدة **المؤشرات:** - تعيين خبير في مجال مكافحة الفقر	الأهداف (في الشهر الثالث، مع فعاليات المؤتمر) إنتاج المسودة الأخيرة لورقة عمل السياسات العامة لمكافحة الفقر وعرضها في المؤتمر	**النشاط (1):** استقطاب وتوظيف خبير في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومتخصص في وضع السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر **النشاط (2):** تقييم مسح "نفقات ودخل الاسرة" 2008/2007 **النشاط (3):** تقييم برامج وانشطة وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات الأخرى الخاصة أو المعنية بمكافحة الفقر (برنامج المساعدات المالية للافراد والاسر و برنامج دعم الاسر المنتجة...الخ)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عقد عمل (USD 10,000) 1 زيارة عمل رسمية إلى الإمارات (USD 5,000) **المجموع = 15,000 دولار**

- إنتاج ورقة عمل - عرض ورقة عمل في المؤتمر		**النشاط (4)**: أهم النتائج والتوصيات لوضع سياسة اجتماعية تهدف إلى التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. **النشاط (5)**: عرض ورقة عمل في المؤتمر		
الناتج الثاني: إعداد ورقة عمل "السياسة الاجتماعية في مجال الاعاقة" **الأساس:** عدم وجود ورقة عمل للسياسة الاجتماعية في مجال الاعاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة **المؤشرات:** - تعيين خبير في مجال التنمية الاجتماعية والاعاقة - إنتاج ورقة عمل - عرض ورقة عمل في المؤتمر	الأهداف (في الشهر الثالث، مع فعاليات المؤتمر) إنتاج المسودة الأخيرة لورقة عمل وعرضها في المؤتمر	**النشاط (1)**: استقطاب وتوظيف خبير في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومتخصص في وضع السياسات الاجتماعية لذوي الاعاقة **النشاط (2)**: تقييم نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعامل مع ذوي الاعاقة **النشاط (3)**: تقييم تمكين ذوي الاعاقة إلى رعاية خاصة أكثر من أقرانهم سواء في النواحي الصحية والسلوكية وتنمية مهاراتهم وتعليمهم وتدريبهم ضمن الإطار العام لمهام وصلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية **النشاط (4)**: تقييم كيفية تأهيل ودمج ذوي الاعاقة في المجتمع **النشاط (5)**: عرض ورقة عمل في المؤتمر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عقد عمل (USD 10,000) 1 زيارة عمل رسمية إلى الإمارات (USD 5,000) **المجموع = 15,000 دولار**
				الإجمالي: 30,000 دولار

رابعا، الترتيبات الإدارية

سيتم تنفيذ المشروع من قبل الشريك الوطني، حيث سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة التنفيذية لهذا وسوف يتم التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان التطبيق والالتزام بنظم الإدارة المالية المقبولة والمراقبة والتقييم. ولهذا الغرض، ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تعين مديراً وطنياً للمشروع لكي يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمشروع والتأكد من دمج أنشطة المشروع في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية ذات الصلة على مستويات إدارية مناسبة.

وسيتم إنشاء مجلس للمشروع لمراقبة تقدم المشروع نحو تحقيق النتائج وسيتألف من ممثلين رفيعي المستوى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية وسيكون بمثابة هيئة إشرافية لضمان سير الأنشطة على الطريق الصحيح وتحقيق النتائج وفقا لخطة عمل المشروع.

بتوجيه من مجلس إدارة المشروع، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن اختيار وتوظيف خبير في مجال السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، التي سيكون لها حق الموافقة النهائية على موظفي ومستشاري المشروع الذين يتم اختيارهم.

وسيتولى المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور التنفيذي في مجلس إدارة المشروع للتأكد من ملكية الدولة للمشروع. وباعتبارها المستفيد الرئيسي من المشروع، ستتصرف وزارة الشؤون الاجتماعية كمستفيد أول ومورد أول في مجلس إدارة المشروع.

التدقيق:

سيخضع المشروع للتدقيق وفقا للإجراءات المعتمدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده وأنظمته.

خامساً، إطار المراقبة والتقييم

سوف تتم مراقبة المشروع وفقا لسياسات وإجراءات البرامج الموضحة في دليل المستخدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال ما يلي:

- سيتم كل شهر تسجيل التقدم نحو إنجاز النتائج الرئيسية في تقرير تقييم الجودة يتم إعداده على أساس معايير الجودة والأساليب المبينة في جدول إدارة الجودة أدناه.
- سيتم استحداث سجل قضايا في أطلس ويتم تحديثه من قبل مسؤول البرنامج لتسهيل متابعة وحل المشاكل المحتملة أو طلبات التغيير.

استنادا إلى المعلومات الواردة أعلاه المسجلة في أطلس، سيتم تقديم تقرير سير العمل في المشروع من قبل مدير المشروع إلى مجلس المشروع من خلال تأكيدات المشروع، وذلك باستخدام صيغة التقرير القياسية المتوفرة في الملخص التنفيذي.

- سيتم استحداث سجل الدروس المستفادة من المشروع وتحديثها بانتظام لضمان استمرارية التعلم والتكيف داخل المؤسسة، ولتيسير إعداد تقرير الدروس المستفادة في نهاية المشروع.
- سيتم تفعيل خطة جدول المراقبة في أطلس وتحديثها لتتبع الإجراءات/ الأحداث الإدارية الرئيسية.
- سوف يتم تنفيذ تقييم نهائي في نهاية المشروع بتعليمات من مجلس إدارة المشروع، وقد يشمل أيضا إشراك جهات معنية أخرى حسب الحاجة. وسيركز على مدى إحراز تقدم نحو تحقيق النواتج، والتأكد من استمرار تماشي هذه النواتج مع النتائج الملائمة.
- سوف يخضع المشروع لتدقيق الحسابات على الأقل مرة واحدة طوال مدته وفقا لأنظمة نموذج التنفيذ الوطني.

سادساً، السياق القانوني

تكون وثيقة المشروع هي المستند المشار إليه بهذه الصفة في المادة 1 من الاتفاقية القياسية للمساعدة الأساسية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي وقعها الطرفان في 19 يناير 1977. ولأغراض الاتفاقية القياسية المذكورة أعلاه، سيشير مسمى وكيل التنفيذ في البلد المضيف إلى ممثل الحكومة المتعاون المذكور في الاتفاقية